

إقتصاد المؤسسة

بقلم إسماعيل عرباجي (*)

إن جل اهتمامنا للقيام بهذا العمل المتواضع له مبرراته المبنية على أساس التحولات الجارية للوضع الإقتصادي الحالي، وهذه المعطيات تحتم على المؤسسة انطلاقا من الماضي، لتحسين تسييرها المستقبلي والذي يوفر تحقيق الأهداف المستقبلية المنتظرة والمنشودة.

وبما أن المؤسسة ما هي إلا خلية أساسية وفعالة في عملية الدورة الإقتصادية، حيث ظهرت عدة بحوث تهتم في كيفية تطوير هذه الخلية، وما موضوع إقتصاد المؤسسة، إلا دراسة لكيفيات التنظيم لمهامها، وذلك لتعود بالرفاهية للمجتمع فلهذه الأسباب، قمنا بانتاج هذا العمل.

I - المؤسسة

المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الإقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق وهي منتظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المهام

(*) جامعة الجزائر.

والمسؤوليات، ويمكن أن تعرف بوحدة إقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الإقتصادي.

I - 1 - موضوع المؤسسة:

موضوع المؤسسة متنوع جدا:

- المؤسسة الفلاحية.

- المؤسسة الصناعية.

- المؤسسة التجارية.

- مؤسسة الخدمات: البنك، السينما، عيادة، الخبرة في المحاسبة، الضمان، العيادات الطبية... الخ.

إن الغرض المتنوع من قبل المؤسسة متنوع أيضا حسب تعدد الوضعيات.

- المؤسسة الخاصة: أقصى الربح.

- المؤسسة العمومية: تسيير مصلحة عمومية لغرض الفائدة العامة، (ش، و، ك، غ) الشركة الوطنية للسكك الحديدية، المستشفيات...

- المؤسسة الجماعية: تكون الوضعية حسنة لأعضائها وتوفر لهم الخدمات وبأسعار معقولة.

I - 2 - دور المؤسسة:

للمؤسسة ثلاثة أدوار أساسية:

1 - إتجاه الملاكين: البحث عن تحسين المردودية (معناه ربح نقدي ممكن) (الفائدة: منتجات - نفقات).

2 - إتجاه المستخدمين: يكون نشاطا نافعا منحسما كأدارة المستخدمين، تعيين المراقبة لضمان العمل، وخاصة الترقية الداخلية بالتدرج.

3 - إتجاه المستهلك: تنتج لتستجيب لحاجيات المستهلكين، ودور المؤسسة الإقتصادية حيث تعمل ما يجب عليها وما يريده المستهلك وتقوم بالدور الضروري والضروري والأساسي إتجاهه.

4 - الدور الهام في تربية العمال: الترقية الإجتماعية والمبادرة في دفع الرواتب، الحماس، الشجاعة، الطموح المبادر.

إذا توفرت هذه العوامل خاصة في البلدان النامية (بلدان العالم الثالث)، استطاعت أن تنمي إقتصادها وذلك بخطة تنمية تحاول من خلالها أن توفر الحد الأدنى من هذه العوامل لتحسن إقتصادها وتطويرها، وذلك للخروج من تخلفها، من أجل إندماجها في التنمية، لا بدّ من توسع السوق الذي يوفر لها تماما طلبيات مرتفعة، وتشجيع مشاركتها في التطور التقني، هذا ما يؤدي بنا إلى تقديم وتعريف السوق.

II - محتوى نشاط المؤسسة:

بتعريف واضح وواسع، السوق هو رابطة للقاء بين العرض والطلب (سوق الحراش). كما هو مجموعة التعامل المترابطة مع الإنتاج (سوق البرتقال أو سوق البترول) أو في بلد (السوق الجزائري، السوق الليبي... إلخ).

العرض: مجموعة المنتجين.

الطلب: مجموعة المستهلكين.

II - 1 - تصنيف السوق:

يمكن تصنيف السوق على حسب عدة معايير:

أ - حسب الموقع الجغرافي:

- سوق محلي.

- سوق وطني.

- سوق جهوي (إقليمي).

- سوق دولي.

ب - حسب التركيب الإقتصادي:

سوف المنافسة التامة التي تتميز:

- نشاط العرض والطلب (عدد كبير من الطالبين أمام عدد كبير من العارضين).

- معلومات كاملة وجيدة لكل الزبائن والبائعين على الأسعار، وشروط البيع... إلخ.

- تجانس الإنتاج (بالاختلافات الممكنة).

- حسن تسيير الإنتاج.

- سوق المسابقة الغير كاملة.

أهمية بعض المشترين والبائعين (يقال أن هؤلاء الأشخاص اجتازوا عداد المساهمة).

- معلومات رديئة.

- عدم تجانس الإنتاج.

- عدم تسيير الإنتاج (عرقلة إدارية).
- هذا السوق يعرف مع معارضة سوق المسابقة الكاملة.
- سوق الإحتكار: يكون السوق إحتكار عندما يكون البائع واحد أمام عدة مشترين.
- على مستوى الإبطار الإقتصادي: نلاحظ
- سوق حر: تمنع الدول كل تدخل، الأسعار مشاركة إليها من طرف قانون العرض والطلب.
- سوق تنظيمي: خبز، حليب، سكر، سميد، قهوة، ... إلخ.
- الدولة من التقدير وتوقف الأسعار المثبتة، الشروط التي عليها يجب أن يباع الإنتاج
- سوق حكومي: سجارة، كبريت، إلخ ...
- الدولة هي المقرض الوحيد له الإحتكار.
- سوق التموين الواسع:
- سوق التموين: وهو سوق ملكية الإنتاج الذي تشتريه المؤسسة. هذه الأملاك للإنتاج يمكن تخص ملكية التجهيز خاصة بالمباني، المنشآت الضخمة، آلات وأدوات، إنشاء ميناء، محطة نووية، آلة خاسبة ... إلخ.
- سوق عادي: قلة المشترين وقلة المجهزين.
- سوق ملكية التجهيز الإستثنائي: هذا السوق يتميز بنفس المميزات كالسابق، وهنا خاصة ندعو أيضا إلى المحرك الترشيدي.

- سوق الإنتاج شبه عامل: المادة المستهلكة والإعتناء: مواد أولية بالأكثرية يتم الشراء عينة ويخص دائما السوق العالمي.

- سوق البيع: يجب على المؤسسات أن تباع المنتج المصنوع في سوق البيع حيث المشترين يكونون أقل رشدا في التوجيه للحاجيات بالدعاية (الرغبات) التعبئة، السعر، المحلات العصرية.

البيع أصعب بكثير مما يتصوره بعض التجار يستلزم:
- التهيئة.

- البيع بالمعنى الصحيح.

- خدمة التصليح والصيانة.

يقول البعض أن الإشهار نوع من «التبذير» لكن هذا خطأ لأن الإشهار يساعد في تطوير إرتفاع المبيعات التي تعطي فوائد متعددة ومعينة للمقاول، للعامل، للمستهلكين وكذلك للدولة.

فعلا عندما يتزايد رقم الأعمال يؤدي إلى إرتفاع الدخل وكذلك إعطاء أهمية لكل المشاركين في نشاط المؤسسة، أيضا عندما يكون تطوير نشاط المؤسسة، بالتأكيد يكون فاعلا مهما في تطور التقنيات، وهذا ما ساعد على رفع الأرباح من جهة وتخفيض تكلفة الإنتاج من جهة أخرى.

الشيء الذي يساهم على تقديم منتج للمستهلكين بأسعار معقولة. كما تطرقنا للسوق، واكتشفنا أنه يكمل، ويمثل مواصلة نشاط المؤسسة.

المؤسسة إذن لا تستطيع الإستغناء على السوق الذي يوصل بينها وبين

الزبائن أو المستهلكين. هذه الحالة تحتم على المؤسسة إتخاذ القرارات الداخلية التي تصبح من تنظيمها. ونذكر على سبيل المثال: ساسة التسويق والإهتمام بالمخزونات التي تلعب دورا هاما في نشاط المؤسسة.

III - المخزونات:

مهما كانت صفة المؤسسة: صناعية أو زراعية (إنتاجية)، تجارية أو خدمية. فإن المخزون يلعب دورا هاما في إستمرارية نشاط المؤسسة، وإلغاء التكلفة المرتفعة لهذه المخزونات، كما حتم علينا طرح ودراسة بعض الحالات لإبراز مكانة المخزونات في المؤسسة.

1 - التخزين:

إن هذه العملية من وظائف المؤسسة الأساسية وذلك لتوفير شروط القيام بتحقيق أهدافها.

III - 1 - 0 - وظائف التخزين:

- 1 - إستقبال المواد الأولية المستخرجة أو المشتراة، وتسجيل كمياتها، وأنواعها في سجلات خاصة.
- 2 - فحص هذه المواد وتسجيل نتائج هذا الفحص.
- 3 - إستقبال الأدوات وقطاع الغيار وتسجيل كمياتها في سجلات خاصة بها.

- 4 - فحص هذه الأدوات والقطع وتسجيل نتائج هذا الفحص.
- 5 - إستقبال المنتجات التامة الصنع وتسجيل كمياتها والقيام بعملية الجرد المادي لها.

6 - توفير الشروط والظروف الملائمة لتخزين كل الأشياء المذكورة سالفًا.

من خلال طرحنا للحالات السابقة، وضحنا مكانة المخزونات في نشاط المؤسسة، والمحاسبة العامة وضحت لنا تأثير العمليات التي أجريت في التسيير.

لكن هذه الطريقة لا تسمح لنا بتبين أوضح لنشاط المؤسسة التي تستطيع أن تحميننا من إنقطاع مفاجيء للمخزون، وبالتالي عدم تلبية بعض الطلبات الكبيرة الحجم والتي تمكن من توسيع السوق أو تحسين وتوسيع نشاط المؤسسة. هذه الحالة الجديدة لا تأخذ بعين الإعتبار إلا بالإقتراب الجيد والمستقبلي للمؤسسة وذلك من خلال تسيير الميزانية.

IV - تسيير الميزانية التقديرية للمبيعات:

الميزانية تستحق المواصلة ونظاما خاصا، هذه المنهجية تسمح بتقدير منتجات وأعباء الإستغلال، إضافة إلى إمكانية إكتشاف بعض النقائص الهيكلية للأهداف المرجوة من المؤسسة، إقترابنا هذا هو أيضا الرغبة للوصول إلى العلاقة بين الهيكلية والتسيير.

IV - 1 - تقدير المبيعات:

أ) - تقدير المبيعات هو إعداد مسبق للمبيعات بالكمية والقيمة، وهذا لتجنب المشاكل التي تواجهها المؤسسة ورد فعلها على هذه المشاكل.

ب) - تحليل تقدير المبيعات: إن تحليل فكرة تقدير المبيعات التي توحى بمصلحة أسلوب هذا التفكير والوعي بالتعقدات.

IV - 1 - 0 - فائدة تقدير المبيعات:

على مخطط المدى الطويل إعداد برنامج الإستثمارات ومخطط التمويل الذي يتعلق به.

- المدى القصير وال المدى المتوسط: هو إعداد برنامج الإنتاج وبرنامج التمويل.

IV - 1 - 1 - تعقد عملية تقدير المبيعات:

فائدة تقدير المبيعات بطبيعتها مشكلة معقدة.

في مخطط إقتصاد العام، تهتم بالمظهر للمنتجات التي تختفي أو تظهر في السوق.

ومظهر القوة الشرائية التي تحدد تطور الإستهلاكات.

في مخطط إقتصاد المؤسسة: تقدير المبيعات تبرهن عن فائدة التقديرات في كونها تسمح بتعريف مجموعات المنتجات وكونها تأخذ بعين الإعتبار المنافسة. (منافسة المنتجات التي هي من نفس النوع والمنتجات التبديلية).

النظرية المطروحة سمحت لنا بالإقتراب من الميدان التطبيقي، من هذا قمنا بطرح بعض الحالات في تسيير الميزانية، وبدون شك هذه الديناميكية الجديدة هي نتيجة تحليل التكاليف والأسعار.

هذه الطريقة تقلل عبء تسيير التكاليف المعتبرة وخاصة الأعباء المخفية

ونقص في تسيير المؤسسة. تسيير المؤسسة لا يهتم فقط بالمخزونات والتي تمثل وظيفة في المؤسسة فقط.

V - الإستثمارات:

V - 1 - الإستثمارات وتأثيرها على نشاط المؤسسة:

الإستثمارات الجديدة تسمح بزيادة الأموال الثابتة للمؤسسة. فبفضل هذه الوسائل الجديدة يمكن للمؤسسة أن تحقق برنامج نشاطها، وبالتالي سد الطلبية التي يمكن أن تكون من طرف زبائن جدد على السوق الذين تمونهم المؤسسة أو بتوسيع السوق التابعة للمؤسسة بتوغلها عبر كل المناطق الجديدة أو الجهات، أو تجهيز سوق التصديرات.

طبعاً مكتسبات الإستثمارات الجديدة تترك لتلبية طلبية المؤسسة، وهذه الأخيرة يمكن أن تشكل في مهلة التسديد، يعني تسديد تابع دفتر الإستحقاق، وفي هذه الحالة، فهو من الطبيعي التساؤل عن مردودية الإستثمارات المستهدفة التي تفرض الإختيار، وكذلك إهتمام إلى مقارنة نسبة التوظيف التطبيقي، فبالطبع إذا كانت نسبة التوظيف التطبيقي أكثر إهتماماً من النسبة الداخلية لمردودية الإستثمارات. إذا فلا يهم المؤسسة أن تستثمر توظيف إمكانياتها إلى نسبة التطبيق الذي يفيدها.

كل العمل سيتشكل بخصم « كاش فلو » "Cash Flow" الموفر أو المنتظر من هذه الإستثمارات الإضافية.

قبل أن نحدد إختيار كيفية التسديد للمكتسبات الجديدة، يجب علينا أن نقارب إمكانية المؤسسة، كما هو من الواجب الضروري أن نتفحص عن قريب تمويل المؤسسة.

- 1 - تعريف العلاقات اللازمة للإستثمارات المشروعة.
 - 2 - هل المبلغ المطلوب متوفر، إذا لم يكن كذلك، فكيف يجب توفيره؟
 - 3 - هل إنطلاق الإنتاج لوسائل الإنتاج الجديدة تتطلب وقت، في نفس الحالة يجب تقييم السيولة للخزينة التي تسببها العملية.
- الأسئلة الثلاثة المطروحة تجد أجوبتها بعرض تمويل المؤسسة.

V-2 - مختلف أنواع الإستثمارات:

- حسب المواد:
 - إستثمارات المعدات.
 - إستثمار ثقافي وإجتماعي.
 - حسب الأهداف:
 - إستثمار التبدیل (إستهلاك).
 - إستثمار التوسيع.
 - إستثمار الإختراع.
- الإستثمارات الإختراعية تتصور في شكلين:

- دفاع.

- تنمية.

الإستثمارات الإستراتيجية تعطي أكثر أن للمؤسسة وتسمح لها بمقاومة المنافسات والأزمات.

الإستثمارات تلعب دورا هاما في نشاط المؤسسات، وفي محتوى القطاع ونمط النشاط الخاص، وكما أن مؤسسة الخدمات يمكن أن تحقق نشاطها دون إستثمارات هامة، عكس المصانع التي يجب عليها اللجوء إلى الإستثمارات.

إذن الإستثمارات تنتمي إلى طاقات المؤسسة، بهذا يكون من المهم والضروري الوصول إلى تحديد دور أهمية تسيير أدوات الإنتاج أو الإدارة أو العون الإقتصادي (المؤسسة).

ومنه نرى أن بعد طرح موضوع مردودية الإستثمارات يجب التطرق إلى التحليل المالي للمؤسسة.

VI- التحليل المالي:

VI-1 - نظرة تاريخية:

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث إستعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تظهر قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، وذلك بالاعتماد على المستندات المحاسبية ومع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن العشرين، إتضح عدم كفاية هذه النسب مما أدى إلى

ظهور دراسات أكثر تعمقا، وذلك باستعمال نسب أخرى، وذلك بالمقارنة بين المؤسسات.

إن الأزمة الاقتصادية (1929-1936)، لها تطور إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير، وخاصة التحليل المالي، وكما أن كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر إيجابي في تطور تقنيات التحليل، وتطور المؤسسات، وبالتالي وسائل التمويل مع بداية الستينات من هذا القرن، وقد تزايد حجم المعلومات المالية وتحسنت بشكل ساعد في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن (أي لفترة معينة) إلى التحليل الديناميكي (دراسة مالية لعدة فترات)، وأقلها ثلاث دورات متعاقبة، والمقارنة بينها لإستنتاج تطور نشاط المؤسسة ماليا.

VI - 2 - التحليل المالي:

هو التشخيص للحالة المالية للمؤسسة، باستعمال وسائل وتقنيات تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل، ويهدف أساسا إلى فحص وتدقيق السياسات المالية المطبقة لمؤسسة ما وذلك بدراسة تفصيلية لمعطيات وبيانات مالية وذلك لمحاولة معرفة وتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بهذا الشكل، وهذا ما يؤدي إلى معرفة وإستنتاج نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية المتبعة وبعد ذلك إعطاء إقتراحات للخروج من هذه الوضعية إذا كانت الوضعية المالية سيئة أو العكس محاولة توفير الشروط الضرورية والتي تسمح بإستمرارها والتحسين للوصول إلى الحالة المالية المثلى.

VI-3 - أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله، فهناك الطرف الخارجي والمتمثل في المؤسسات المصرفية ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة.

ويهدف هذا التحليل إلى ما يلي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
 - تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي.
 - تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
 - إتخاذ القرار فيما يخص عقد القروض عند إتجاء المؤسسة إلى البنك.
 - إقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية والإستقلالية للمؤسسة.
 - مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- أما الطرف الداخلي والذي يعتبر أساسي وضروري لإتخاذ القرارات المالية أو توسيع الإستثمار وهذا من طرف مدير أو المسير المالي للمؤسسة.
- ومن أهداف هذا التحليل:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية ونجاحة السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.

بفضل التحليل المالي نكتشف تأثير التجانس بين مختلف الأعوان المشاركة في نشاط المؤسسة، هذا ما يسمح لنا من إستنتاج بعض المقارنة بالإحتفاظ وإستخراج العلاقة التي يمكن إستنتاجها. وذلك بإستعمال النسب نستطيع تقديم وبطريقة بيانية التطور عبر الزمن لمختلف المؤسسات ومختلف القطاعات للنشاط إقترابنا النظري.

وبما أن اللامركزية تميل إلى الإقتراب والمشاركة الفعالة للمؤسسة بصفقتها عونا محركا للإقتصاد في سياسة إقتصاد السوق الذي يصب إهتمامنا بصفة خاصة على إستقلالية المؤسسات.

VII - إستقلالية المؤسسات:

VII - 1 - 0 - واقع المؤسسة الجزائرية:

لقد مرت المؤسسة العامة بالجزائر بعدة مراحل، فبعد الإستقلال مباشرة كانت تحت النظام الإشتراكي أي التسيير المركزي للمؤسسة، حيث كانت تتميز بالطابع الإجتماعي الذي كان يمثل 75٪ من أهداف المؤسسة. أما الطابع الإقتصادي أي المردودية الإقتصادية كانت تمثل 25٪، ونتج عن ذلك حالات سيئة، وضعيات صعبة لأغلبية المؤسسات الإقتصادية مما أدى إلى التفكير في بداية الثمانينات في إعادة هيكلة المؤسسات وذلك لتجنب السلبيات التي تميزت بها فترة الستينات والسبعينات، حيث كانت المؤسسة تتميز بمشاكل مالية المديونية وكذا النتائج المحققة السلبية.

VII - 1 - 1 - هيئات المؤسسة الاقتصادية في ظل الإصلاح الجديد:

في ظل إستقلالية المؤسسة أعيد النظر في تنظيم الجهاز الإداري للمؤسسة وأصبح موسعا ومستقلا عن الوصاية وأصبح كما يلي:

1 - الجمعية العمومية والتي تشمل المساهمون (صناديق المساهمة) وممثلي العمال والمعينين بقوة القانون.

2 - مجلس الإدارة، والذي يتراوح عدد أعضائه بين (7) إلى (12) عضوا والموزعين كما يلي:

- عضوان يعينان بقوة القانون والذان يمثلان العمال.

- وباقي الأعضاء يمثلون مختلف المساهمين، يتعينون بواسطة الجمعية العامة.

3 - الهيئة التنفيذية والتي تتمثل في المدير ومساعديه.

4 - مكاتب الدراسة والأبحاث.

5 - مجلس المراقبة والذي يتكون من:

- عضو بقوة القانون يتمثل في العمال المنتخبين.

- ثلاثة أعضاء ممثلين تعينهم الجمعية العامة العادية وعلاوة على ذلك عضو بقوة القانون تعينه الدولة.

وما يميز التنظيم الجديد للرقابة حيث أصبح مفهومها أوسع بكثير عما كانت عليه في الماضي حيث أصبحت ميكانيزمات متنوعة للرقابة، منها داخلية وتسمى بالمراقبة الداخلية والتي تحن تصرف المديرية العامة للمؤسسة،

وهناك رقابة خارجية حيادية وتكون إما إجبارية بقوة القانون وتتمثل في تفتيش الحسابات وذلك حسب قانون رقم 84-21 المؤرخ في 1984/12/24 .

وهناك رقابة إتفاقية إختيارية تابعة للمساهمين (صناديق المساهمة).

VII - 1 - 2 - أهداف إستقلالية المؤسسة:

لقد أصبح من الضروري اليوم ضبط الأمور والتحكم في تسييرها والعمل بسياسة التقشف الحقيقية، سياسة التقشف ليس على المجتمع بصفة عامة فقط وإنما إبتداء من المؤسسات في تصرفاتها أو معاملاتها وفي تسييرها اليومي من خلال تنظيم تابع أساس من الرغبة.

لقد أصبح من الضروري إعطاء الصلاحيات لمسيرى الإقتصاد الوطني، تجعلهم يعالجون المشاكل اليومية التي تعيشها المؤسسات، وفي نفس الوقت تحمل المسؤولية في الوضوح وتصبح الأمور واضحة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للرعاية، هذا ما عمل به لوضع الأسس القانونية لإستقلالية المؤسسات.

وتسيير المؤسسات لا بد أن يكون في الوضوح والشفافية الكاملة في إطار الهياكل القانونية (مجلس الإدارة) كما أن دور وصلاحيات كل من المدير ومجلس الإدارة أصبحت واضحة.

ربما تظهر بعض الصعوبات لأن الناس في البداية غير متعودين على هذا الأسلوب في التسيير. لكن ذلك سيأتي مع الوقت، إذن قواعد اللعبة في

التسيير الإقتصادي لا تختلف في النظام الإشتراكي عنها في النظام الرأسمالي، فالمردودية قاعدة أساسية في البناء الإقتصادي، إذن المهمة في التسيير والتحكم في المؤسسة من حيث المردودية ونوعية الإنتاج.

من الآن فصاعدا كل مسؤول لا بد أن يمارس مسؤوليته في المؤسسة التي هو مسؤول عليها بالمفهوم الإقتصادي وهذا لا يعني اللجوء إلى رفع أسعار المنتجات لتحقيق الأرباح على حساب المستهلك.

في نهاية الأمر، كل هذا إنما هو مجرد كلمات ولا قيمة لها إلا بقيمة الرجال المسيرين والمنتخبين المكلفين بتطبيقه على أرضية الميدان، ولكن في النهاية، يجب أن لا تخفي إستقلالية الوحدة الإنتخابية حيث تؤسس الثروة، وينبغي إذن تدعيمها من خلال عملية اللامركزية الداخلية مع منح تفويض سلطات أوسع للمدير.

إن المؤسسة هي الخلية الأساسية في الدورة الإقتصادية، وهي تنظيم يجمع فيه عدة عوامل منها موارد بشرية ومادية ضرورية للإنتاج الإقتصادي. والهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية من خلال التنظيم وجمع العوامل الإنتاجية الضرورية وذلك لغرض بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه.

وفي المؤسسة يمارس النشاط الإنتاجي والوظائف المتعلقة به من شراء وتخزين وبيع وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.

إن وجود هذه المؤسسات يؤدي إلى وضع مخططات تنمية شاملة تهدف أساسا إلى الإستقلال الإقتصادي ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، إنتاج سلع مقبولة الثمن مع تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر وتحقيق معدل ربح مقبول، والعمل على التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني،

وتقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتجات النهائية وكذا العمل على الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية. إن هذه الخطة الشاملة تهدف إلى دعم المؤسسة الإقتصادية بكافة الوسائل المتوفرة لأنها تعود بالخير الكثير على الوطن والمجتمع وبالتالي نكون قد قضينا على جميع المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

كما تلعب المؤسسة دورا هاما في بعث البحث العلمي والتقني وتطوره، حيث توفر المؤسسة الظروف المادية والمعنوية لذلك.

إن إنشاء خلايا أو مخابر تهتم بواسطة إدارات التي تتميز بروح الإبداع وتعمل في ميدان البحث العلمي لوضع خطط علمية لتنمية وتطوير الإنتاج والتنظيم وذلك للمساهمة في رفع المردودية الإقتصادية للمؤسسة، ونقترح أن يكون ذلك محليا أي على مستوى الولاية أو الدائرة وذلك لتعميم البحث العلمي والتقني وتقريبه من المؤسسة وخاصة من المؤسسات المحلية وذلك لتنميتها، ونشير هنا إلى أنه توجد علاقة متبادلة بين المؤسسة والبحث العلمي والتقني، حيث أن هذا الأخير يعمل على تطوير المؤسسة وإخراجها من التخلف وذلك لتطوير وسائل الإنتاج التي تكون في مستوى التقدم التكنولوجي والتي تعود بالنتائج الإيجابية على المستوى الإقتصادي، وبالتالي الرفع من رفاهية المجتمع لمعيشة العصر.

إقتصاد المؤسسة يوضح لنا الأساليب والقرارات اللازمة لحدوث العملية (النشاط)، فهو يهتم بالإقتصاد بصفة فعالة. فإبتداء من هذا المستوى الإقتصادي يمكن أن نصل إلى إيجاد علاقة بين الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي.

S. ARBADJI: L'impact de la Révolution agraire sur le revenu des attributaires.

CAPRA 2 et 3 ZAMMOURI. Mémoire DES Es-Sciences Economiques-Université d'Alger - 1977

S. ARBADJI: Analyse des CAPRA 2 et 3 ZEMMOURI

Une approche économique et comptable suggestion d'un système comptable susceptible de mieux dégager les résultats.

Memoire Magister - Es-Sciences Economiques - Université d'Alger, 1982.

S. ARBADJI: Cours d'économie d'entreprise.

I.E.D.F. Alger, 1987.

إ. عرباجي: إقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل. ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

J. AUBERT-KRIER: Gestion de l'entreprise (P.U.F) Paris, 1966.

A. BENACHENHOU: Introduction à l'analyse économique OPU, Alger, 1976.

M.E.H. BENISSAD: Théorie et politique de développement économique, SNED, Alger, 1974.

B. I. T. : La qualification du travail.

F. BOUQUEREL: L'étude des marchés au service de l'entreprise, (P.U.F) Paris, 1975.

J. DEAN: Théorie économique et pratique des affaires (Editions d'organisation), Paris, 1959.

P. DRUCKER: La pratique de la direction des entreprises (Editions d'organisation) Paris, 1971.

GABRIEL et MAINGAUD: Structure de l'entreprise et contrôle des résultats (Editions de l'entreprise moderne).

HAAS: Théorie et technique de la publicité (Dunod).

HENRY: L'étude de motivation (Compagnie Française d'éditions).

P. LEBAS: La gestion des stocks (Hommes et techniques) Paris, 1959.

H. LEBRETON: Economie des entreprises. Librairie Commerciale et technique, Paris, 1971.

LE GALL: Psycho-sociologie des entreprises (Editions sociales Françaises).

U. VAES: La technique du financement des entreprises (Dunod).